

قانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣

بإنشاء المجلس الدائم لخدمات العمالة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢١٣ سنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية
الإنتاج القومي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء، وموافقة رأي ذلك المجلس ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - ينشأ مجلس دائم لخدمات العمالة ويكون هيئة مستقلة ويلحق
برئاسة مجلس الوزراء .

مادة ٢ - يقوم المجلس الدائم بالأعمال الآتية :

(أولاً) بحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة
والعمران والشئون الاجتماعية مع مراعاة التنسيق بينها وربطها بما يحقق
النهوض الاجتماعي وما يتفق والسياسة العليا للدولة .

(ثانياً) تقييم الخدمات العامة في الدولة والمعاونة على الوصول بها
إلى الحد الأعلى من الكفاية والنجاح عن طريق رفع مستوى الأعداد الفني
والتنظيم والتوجيه والإرشاد وضمان نجاح الشعب ومشاركته في النشاط
الاجتماعي .

(ثالثاً) متابعة تنفيذ المشروعات المختلفة بتلقى تقارير دورية وبتكليف
بلجان وأشخاص بدراسات وبحوث معينة .

(رابعاً) بحث نشاط الهيئات الأهلية المختلفة بالمسائل المتصلة بعمل
المجلس بقصد تسويق جهودها ولتعميم الإفادة منها .

مادة ٢ - على وزير الحربية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ٨ من فرسنة ١٣٧٣ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (ح . ا)

وزير الحربية رئيس مجلس الوزراء

قائد جناح) عبداللطيف محمود البغدادي محمد نجيب لواء (ح . ا)

قانون رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٥٣

بنقل وظيفة مدير عام ١ من مصلحة الاقتصاد الزراعي والتشريع إلى مصلحة
وقاية المزروعات مقابل نقل درجة مدير عام ب منها إلى المصلحة الأولى .

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تنقل في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ قسم ١٥
(وزارة الزراعة) ووظيفة مدير عام ١ من الفرع ٧ (مصلحة الاقتصاد الزراعي
والتشريع) إلى الفرع ٣ (مصلحة وقاية المزروعات) وذلك مقابل
نقل وظيفة مدير عام ب من ميزانية هذا الفرع الأخير إلى ميزانية الفرع
٧ بالتبادل .

وتؤخذ الزيادة المترتبة على ذلك في الباب الأول (ماهيات وأجر
ومرتبات) من ميزانية الفرع ٣ من وفور نفس الباب والفرع .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والزراعة تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر الجمهورية في ٨ من فرسنة ١٣٧٣ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (ح . ا)

وزير الزراعة وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء
عبدالرزاق صدقي عبدالجليل ابراهيم العمري محمد نجيب لواء (ح . ا)

مادة ٨ - على الوزراء والمصالح والادارات الحكومية، وعلى المنشآت والمؤسسات والهيئات ذات الصفة العامة أو الخاصة أن تزود المجلس ولجانه وسكرتيريه الفنية بما يطلب منها من تقارير وبحوث وبيانات واحصاءات تتصل بأعمالها .

مادة ٩ - تؤلف لجنة اتصال بين المجلس الدائم لخدمات العامة والمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي من الرئيسين والسكرتيرين العامين للمجلس وتختص هذه اللجنة بدراسة المسائل المشتركة في أعمال المجلسين .

مادة ١٠ - يضع المجلس لائحة داخلية لتنظيم أعماله .

مادة ١١ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقرار الجمهورية في ٨ صفر سنة ١٣٧٢ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الحليم ابراهيم العمري

وزير العدل

أحمد حسنى

وزير المعارف العمومية

اسماعيل محمود القباني

وزير الدولة

فتحى رضوان

نائب وزير التجارة والصناعة

حسن أحمد بغدادى

وزير الشؤون البلدية والقروية

وليم سليم حنا

وزير الزراعة

عبد الرزاق صدق

وزير الإرشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان

صلاح الدين مصطفى سالم صاغ (أ. ح)

وزير الأشغال العمومية

أحمد عبده الشرباصى

وزير الداخلية

زكريا محيى الدين بكباشى (أ. ح)

نائب رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكباشى (أ. ح)

وزير الصحة العمومية

نور الدين طراف

وزير القصر (بالانتداب)

أحمد حسنى

وزير الأوقاف

أحمد حسن الباقورى

وزير الخارجية

محمود فوزى

نائب وزير التكوين (بالانتداب)

حسن أحمد بغدادى

وزير الشؤون الاجتماعية

عباس مصطفى عمار

وزير الحربية

فائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادى

مادة ٣ - يرفع المجلس قراراته إلى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأن تنفيذها ويصدر المجلس فى موعد لا يتجاوز أول يناير من كل عام تقريراً مفصلاً عن نشاطه خلال السنة المالية السابقة ويستعرض فيه الحالة الاجتماعية فى مصر وما تم تنفيذه من مشروعات فى ميادين الخدمات المختلفة.

مادة ٤ - يؤلف المجلس الدائم لخدمات العامة من :

أولاً - وزراء الإرشاد القومى والأوقاف والشئون الاجتماعية والشئون البلدية والقروية والصحة والمعارف .

ثانياً - مندوب من كل من وزارتي الداخلية والزراعة .

ثالثاً - سبعة أعضاء من المشتغلين بالمسائل المتصلة باختصاص المجلس يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء .

ويعين رئيس المجلس بقرار من مجلس الوزراء من بين الأعضاء كما يعين مجلس الوزراء السكرتير العام من بين الأعضاء على أن يكون متفرغاً ، ويقرر مجلس الوزراء المكافآت السنوية التى تمنح للأعضاء المعيّنين بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٥ - يؤلف المجلس من بين أعضائه وغيرهم من الخبراء والفنيين لجاناً تختص كل منها بناحية من نواحي نشاطه ويقوم المجلس بمراجعة أعمال هذه اللجان والتنسيق فيما بينها، ويرأس اللجنة عضواً من أعضاء المجلس .

ويجوز للمجلس أن يمنح مكافآت يقررها إن يهدها إليه بمهام معينة من أعضاء اللجان - من غير أعضاء المجلس - والخبراء الفنيين .

مادة ٦ - يختار المجلس سكرتيريه فنية من بين موظفى الحكومة وغيرهم ويقدّر المكافآت التى يمنحونها .

وتقوم السكرتيرية الفنية بمعاونة المجلس ولجانه وتقوم تحت إشراف السكرتير العام بتحضير الأعمال ووضع التقارير وإعداد البحوث والبيانات والإحصاءات .

مادة ٧ - يكون للمجلس ميزانية خاصة للرتبات والمكافآت وأعمال الإدارة والسكرتيرية ونفقات البحوث والدراسات التى يقوم بها المجلس أو لجانه أو التى يشترك فيها أو يهدها إلى الغير .

وتكون هذه الميزانية جزءاً من الميزانية العامة للدولة .